رأي القدس

ارقام مرعبة عن ضحايا العراق

■ جاء تقرير باحثين من جامعة جون هوبكنز الامريكية حول عدد القتلى في العراق الذي نشرته ومولته مجلة «لانست» الطبية البريطانية المحترمة في وقت سيىء للادارة الامريكية ورئيسها جورج بوش الابن، أي قبل اقل من شهر من الانتخابات النصفية للكونغرس، حيث يحتل الموضوع العراقي مكانة بارزة على جدول الحملات الانتخابية للمرشحين في الحزبين الرئيسيين المتنافسين.

فعندما تؤكد دراسة اكاديمية علمية صادرة عن جامعة تتمتع بمصداقية عالية ان اكثر من 655 الف عراقي قد قتلوا نتيجة لغزو العراق واحتلاله، فان هذا يعني ان الادارة الامريكية قد خسرت حروبها في العراق، واصبحت تقف على اعتاب تعويضات مالية هائلة، وربما محاكمات دولية لرموزها كمجرمي حرب.

المجلة نفسها اكدت قبل عام تقريبا ان مئة الف عراقي قد قتلوا نتيجة للغزو الامريكي لبلادهم. وحاولت ادارة الرئيس بوش التقليل من اهمية هذا الرقم، واصرت على ان العدد الحقيقي لا يزيد عن ثلاثين الفا، وهو على اي حال رقم كبير بالنسبة الى عدد العراقيين.

الادارة الامريكية تمارس الكذب في وضح النهار، وترصد ميزانيات مالية ضخمة تزيد عن الملياري دولار، لتمويل وسائل اعلام وحملات علاقات عامة لتضليل الرأي العام الامريكي، والحيلولة دون اطلاعه على حقيقة الاوضاع في العراق.

واذا قارنا عدد سكان العراق البالغ تعداده خمسة وعشرين مليوناً، بعدد سكان الولايات المتحدة الذي يزيد عن ثلاثمئة مليون، فان عدد 655 الف قتيل عراقي يوازي عشرة ملايين امريكي على الاقل.

السؤال هو عن طبيعة رد الشعب الامريكي وحكومته على مقتل عشرة ملايين من ابنائه في حرب ظالمة وغير عادلة وغير اخلاقية ومبنية على الكذب والتضليل، ولتصفية احقاد وثأرات شخصية واسرية وعنصرية بغيضة.

الرئيس جورج بوش حاول التقليل من هذا الرقم ومصداقية الفريق البحثي من العلماء الافاضل الذين اصدروا التقرير من خلال دراسات ميدانية دقيقة وخطيرة في العراق. وهو امر متوقع من رئيس امريكي يترنح بسبب فشل سياساته الخارجية في معظم انحاء العالم، وتراجع شعبيته وشعبية حزبه كرد فعل على هذا الفشل.

فاذا كان الرئيس بوش لا يقبل بهذه الدراسات العلمية ونتائجها، فان السؤال هو عن سبب امتناعه وادارته عن تقديم احصاءات علمية مضادة تؤكد وجهة نظره هذه؟

وبمعنى اصح لماذا توجد احصاءات دقيقة ويومية عن عدد القتلى والجرحى في صفوف القوات الامريكية المتمركزة في العراق وافغانستان، بينما لا توجد احصاءات مماثلة للضحايا العراقيين، من القتلى والجرحى؟

الاجابة على هذه الاسئلة واضحة، وتتلخص في ان الادارة الامريكية لا تعير اي اهتمام لارواح غير الامريكيين، ولهذا تمارس قواتها القتل والتعذيب والاغتصاب في العراق دون اي خوف من المساءلة.

الادارة الامريكية ترتكب جرائم حرب غير مسبوقة في العراق، الامر الذي يتعارض مع اتفاقيات جنيف وميثاق الامم المتحدة. والعالم كله مطالب ان يقف في وجه هذه الادارة والمسؤولين فيها، ويطالب باقامة محاكم دولية لمعاقبتهم كمجرمي حرب على غرار محاكم نورمبرغ الاوروبية الشهيرة.

الشعب العراقي يدفع ثمن سلسلة من الاكاذيب الامريكية حول المقابر الجماعية والديكتاتورية، والوعود بعراق افضل واكثر استقراراً، ولذلك هو مطالب ان يتمرد على هذا الوضع الدموي المهين الذي يعيشه، وان يطالب بمحاكمة كل الذين اوصلوه الى هذه الاوضاع البائسة، ابتداء من توني بلير وجورج بوش وعصابة المحافظين الجدد، وانتهاء بالسياسيين العراقيين الذين تعاونوا معهم في التضليل والاحتلال، مثل احمد الجلبي ونوري المالكي واياد علاوي وعبد العزيز الحكيم وابراهيم الجعفري وغيرهم.

العراق يجب ان يطالب الدول المتورطة في العدوان عليه وقتل ابنائه بمئات المليارات من الدولارات ان لم يكن اكثر، تماما مثلما طالبته الكويت والولايات المتحدة بتعويضات عن اجتياح قواته لاراضيها، رغم ان قتلى الكويت من جراء هذا الاجتياح لا يكاد يذكر بالنسبة الى قتلى العراق، من جراء الغزو والاحتلال الامريكيين.

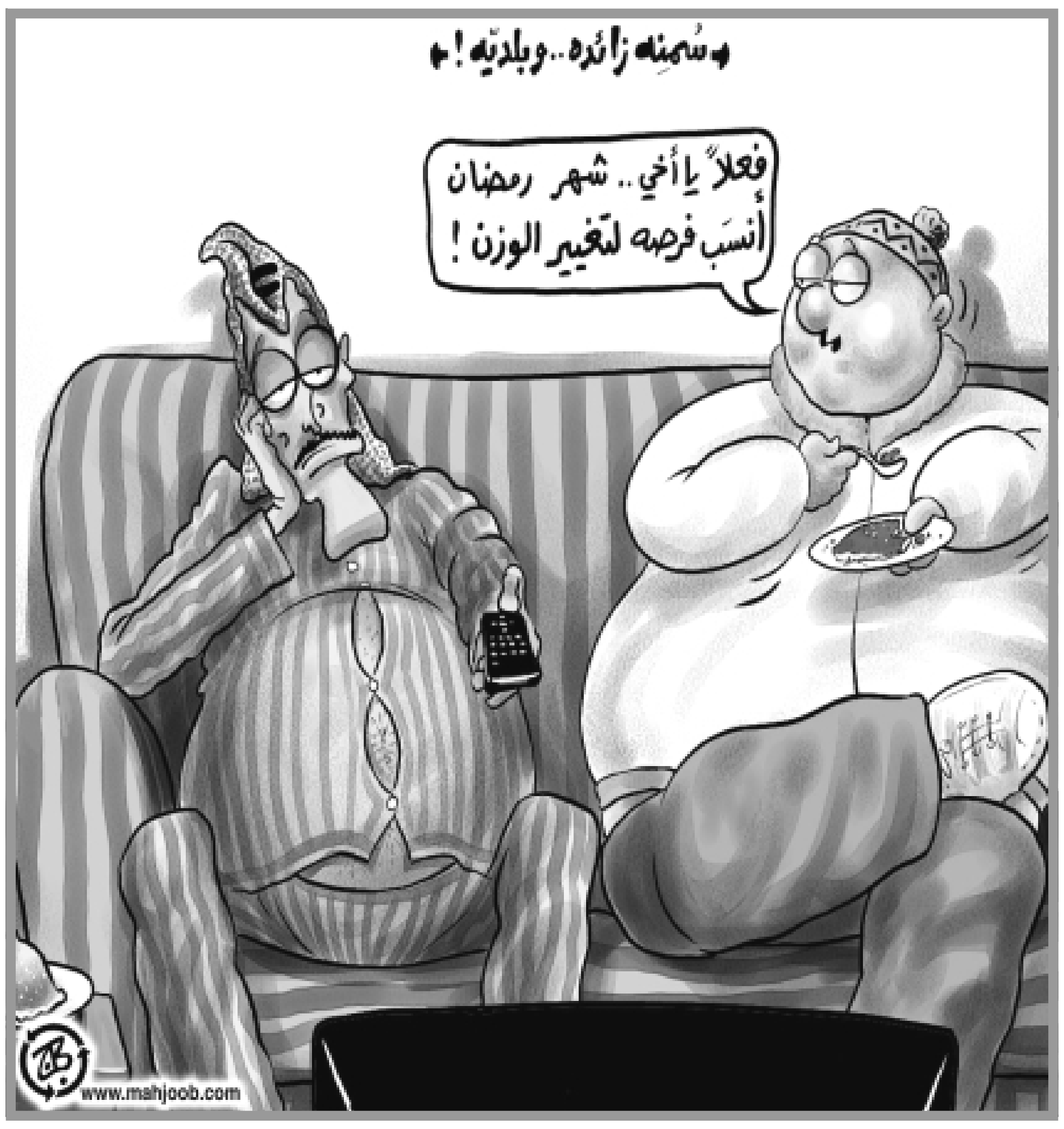
سُمنِه زائدِه..وبلديّه !
فعلاً يا أخي.. شهر رمضان أنسَب فرصه لتغيير الوزن !
www.mahjoob.com

الوجوه المتعددة للأزمة الفلسطينية المتفاقمة

د. بشير موسى نافع *

■ لم يعد من الممكن ولا من المفيد تجاهل وجود أزمة فلسطينية متفاقمة. الاشتباكات المتكررة بين من يوصفون بأنهم أنصار حماس وأنصار فتح، أو القوى التابعة للرئيس وتلك التابعة للحكومة؛ الانتقادات الحادة المتبادلة بين الرئاسة ومن نصبوا أنفسهم للدفاع عنها وبين رئاسة الوزراء؛ الفشل الذريع في التوصل لاتفاق حول قيام حكومة وحدة وطنية، بالرغم من تبني جميع الأطراف لهذه الحكومة؛ التصنيفات الانقسامية والتحريضية للفرقاء الفلسطينيين بين معسكرات إقليمية ودولية؛ ما يكاد يشبه الشلل في الدفاع عن الحق الفلسطيني في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية الفادحة والتجاهل الدولي؛ والحصار الاقتصادي والسياسي الذي يدفع مئات الألوف من الفلسطينيين إلى حافة الجوع، كلها مؤشرات لا تخفى على وضع متأزم. في ظاهره، يبدو هذا الوضع وكأنه نتاج خلاف بين الرئيس محمود عباس والحكومة التي تقودها حماس حول هذا البند أو ذاك من بنود برنامج حكومة الوحدة الوطنية المنشودة. ولكن الحقيقة ان الأزمة الفلسطينية ذات وجوه متعددة، ليس الخلاف على البرنامج السياسي إلا مظهراً لها.

في قلب هذه الأزمة يأتي الانتصار الذي أحرزته حماس في انتخابات كانون الثاني (يناير) الماضي، الانتصار الذي لا يريد البعض ان يدرك دلالاته التاريخية، ويتعامل معه كأنما هو حدث عابر يمكن الالتفاف عليه. التعددية المفرطة هي ظاهرة ملازمة لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية؛ وهي ظاهرة طبيعية ولدها انهيار المجتمع الفلسطيني عقب نكبة 1948 وافتراق هذا المجتمع إلى مجتمعات متعددة داخل الوطن وفي الشتات. وهي ظاهرة ترتبط بانهيار الإجماع في المجتمعات العربية ـ الإسلامية خلال القرن العشرين، بعد ان داهمت هذه المجتمعات تحديات غربية كبرى ورياح تحديث عاصفة. وهي ظاهرة تتصل أيضاً بصعود الأيديولوجيات في المنطقة العربية خلال الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية، وإيمان الانتلجنسيا الفلسطينية الصاعدة بجدوى الأيديولوجيا. ولكن التعددية الفلسطينية المفرطة لم تمنع بروز قوة فلسطينية رئيسة، قوة قائدة، في كل مرحلة من مراحل تاريخ الحركة الوطنية، بغض النظر عن صوابية رؤية هذه القوة أو فقدانها للصواب. وقد حصلت هذه القوة على موقعها ودورها ليس فقط من نجاحها في الاستفادة من توازنات القوى العربية، وأحياناً من إجماع عربي على تبنيها، ولكن أيضاً، وفي شكل مهم، من خلال نجاحها في تقديم إجابات مقنعة على الأسئلة المطروحة على الشعب الفلسطيني في مرحلة ما.

كان الالتفاف الفلسطيني حول قيادة ورؤية الحاج أمين الحسيني حقيقياً، بالرغم من وجود منافسين كبار له طوال الفترة من منتصف الثلاثينات وحتى النكبة. وبعد فترة انتقالية من انهيار الحركة الوطنية، شكل التحالف الشهير بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والمشروع الناصري محور استنهاض والتفاف فلسطيني واسع. وما ان واجه المشروع الناصري هزيمة 1967 حتى بات من الضروري ان تتحمل القيادة الأولى والتأسيسية لمنظمة التحرير قسطها من الهزيمة. كانت تلك، بالطبع، لحظة بروز حركة فتح وتسلمها مقاليد القيادة الوطنية، في الوقت الذي شهدت الساحة الفلسطينية تعددية سياسية وأيديولوجية ونضالية لا سابق لحركة تحرر وطني ان شهدتها. بهذا المعنى لابد ان يقرأ انتصار حماس الانتخابي؛ إذ ان هذا الانتصار هو مؤشر على تحول تاريخي جديد في هيكل ورؤية وقيادة الحركة الوطنية، وليس مجرد تنافس حزبي على الحكم والسلطة. بل ان هذه السلطة، كما كان واضحاً اصلاً، ويزداد اتضاحاً كل يوم، لا تستحق مجرد التنافس عليها. بعد عقود على انفراد حركة فتح في قيادة الشأن الفلسطيني، أصبح الفلسطينيون على قناعة بأن قيادة فتح للحركة الوطنية لم تعد تستطيع الإجابة على الأسئلة الكبرى للقضية الوطنية، وبات عليها التنحي لصالح قوة أخرى ورؤية أخرى جديدة. ولكن الطبقة السياسية الفلسطينية التي ارتبطت بالمرحلة السابقة لا تريد الاستماع إلى رأي الشعب، وتقاوم، بكل ما أوتيت من قوة ودهاء، وبوسائل مشروعة وغير مشروعة، عملية التغيير.

ربما تتعلق مقاومة حركة التغيير بقناعات وإيمان عميق بالصواب. ولكنها تتعلق على الأكثر بنظام الامتيازات الذي استندت إليه هذه الطبقة وعاشت في كنفه منذ أكثر من ربع قرن. كما التعددية المفرطة، شابت الحركة الوطنية الفلسطينية مظاهر فساد وإفساد لا تخفى منذ ولادة العمل الفدائي في أعقاب هزيمة 1967؛ وقد اتسع نطاق الفساد وتصاعدت حدته خلال المرحلة اللبنانية التي استمرت من 1971 إلى 1982. ولكن الفساد في مرحلتي الأردن ولبنان وجد معادلاً نضالياً كبيراً في مواجهته وموازاته، سواء بنضالات العمل الفدائي على نهر الأردن وعبر النهر، أو بتصاعد الكفاح المسلح في جنوب لبنان وشمال فلسطين، بل وحتى مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية. المعادل النضالي ثلم حدة الفساد واستطاع الحد من أثره المدمر على الحركة الوطنية. ولكن ما ان أخرجت القوات الفلسطينية من لبنان، وانتقلت قيادة منظمة التحرير وأغلب مؤسساتها إلى العاصمة التونسية، حتى تراجع البعد النضالي، وتحول جسم الحركة الوطنية إلى بيروقراطية مهاجرة، تنخر جنباتها البطالة والملل والتدافع على المواقع والأدوار؛ وبدلاً من قيم التضحية والإيثار، سيطرت على المؤسسات الوطنية الفلسطينية قيم الامتيازات. في هذا المناخ بالتحديد ولدت الطبقة السياسية التي فاوضت على اتفاق أوسلو، التي عاد أغلبها إلى الضفة والقطاع لقيادة السلطة الوطنية ونشر عدوى الامتيازات إلى كل من احتك بها، أو انضم إليها من مناضلي الحركة الوطنية السابقين في الضفة والقطاع.

ما كانت تعنيه الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، وما يمكن ان تفرزه أية محاولة حقيقية وجادة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها ككيان جامع للفلسطينيين، ليس فقط بروز برنامج وتصور وطريقة عمل ونمط تحالفات جديد للحركة الوطنية الفلسطينية، ولكن أيضاً تنحي طبقة سياسية وتقويض نظام الامتيازات الذي عاشت فيه ومن أجله طوال عقود. ولعل هذا ما يجعل العناصر الأكثر فساداً وامتيازاً في الطبقة السياسية الفلسطينية أكثر هذه الطبقة عداء وخصومة للحكومة الفلسطينية الحالية وأكثرها نشاطاً في العمل على تقويض الحكومة والالتفاف على نتائج الانتخابات.

تتعلق بهذا الوجه الهام للأزمة، تمده بالقوة ومبررات الوجود، وتستمد منه القوة في المقابل، وجوه أخرى، إسرائيلية وإقليمية ودولية. الإسرائيليون، الذين تعتقد أكثرية قيادتهم انها قدمت خلال التسعينات أقصى ما تستطيع تقديمه للجانب الفلسطيني ولاتفاق أوسلو، يسعون إلى تحويل الصراع على فلسطين إلى صراع فلسطيني ـ فلسطيني، يصيب الحركة الوطنية الفلسطينية بالشلل ويحطم قدرة الشعب الفلسطيني على مواصلة النضال. ويجد الإسرائيليون في الخلافات الفلسطينية الداخلية، وتفاقم التنافس على قيادة السلطة والحركة الوطنية الفلسطينية، فرصة كبرى لإقناع العالم أن الفلسطينيين لا يستحقون أكثر مما يمكن للجانب الإسرائيلي «منحه» منفرداً. لهذا، لا يعمل الإسرائيليون على عزل وإضعاف حكومة حماس وحسب، بل وأصبحوا طرفاً مباشراً في التأزم الفلسطيني الداخلي، عن طريق دعم طرف معين وتشجيعه على تصعيد هذا التأزم.

ولا يختلف الموقف الأمريكي، وموقف بعض الأطراف الأوروبية، كثيراً. فمنذ أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001، لم تعد الإدارة الأمريكية تنظر إلى المسألة الفلسطينية باعتبارها قضية تستدعي التعامل معها ضرورات الحفاظ على استقرار المنطقة والعالم، بل باعتبارها جزءا من حرب عالمية على الإرهاب وقوى التطرف والراديكالية الإسلامية وخطر العرب والمسلمين التاريخي على الوضع الغربي. تستبطن هذه الرؤية، بالرغم من بعض ما يسمعه الرئيس عباس من وقت إلى آخر ومن لقاء إلى آخر مع المسؤولين الأمريكيين، إعطاء الدولة العبرية فرصة كاملة لإلحاق الهزيمة بالفلسطينيين، وإخراج القضية الفلسطينية كلياً من جدول الاهتمامات العربية والإسلامية. والمدهش ان لا ترى الطبقة السياسية الفلسطينية السابقة، والرئيس ومن يلتفون حوله، ان الاهتمام الأورو ـ أمريكي بإطاحة حكومة حماس لا يعني ان ثمة إنصافا عالميا ملموسا ينتظر الفلسطينيين في نهاية النفق. ما تراه الطبقة السياسية الفلسطينية، وقد أعمتها هموم فقدان نظام الامتيازات وانهياره، ان حكومة حماس باتت حجر عثرة في طريق التوصل إلى حل عادل وكريم، وعامل ضعف فلسطيني في الميزان الدولي. وفي حين تستهدف العزلة والمقاطعة الغربية الحكومة والشعب على السواء، وتقويض قدرة الفلسطينيين على المقاومة ودفعهم إلى حافة اليأس والتسليم بحقائق القوة، يظن بعض القياديين الفلسطينيين السابقين ان الضغط الدولي على حماس وحكومتها يصب لصالحهم ولصالح إسقاط حكومة استثنائية والعودة بالأوضاع السياسية الفلسطينية إلى ما كانت عليه.

ما ساعد على تفاقم الأزمة الفلسطينية ومسلسل الأوهام الذي يحرك عدداً من أطرافها كان الانقسام العربي السياسي الذي ازداد حدة خلال أشهر الصيف. فمنذ غزو العراق أخذ المحور العربي الثلاثي، مصر ـ سورية ـ السعودية، الذي شكل مركز ثقل السياسة العربية زهاء عقد من الزمان وحاول الحفاظ على الحد الأدنى من المصالح العربية، في التحلل. وقد اضطرت سورية، وهي تواجه خطر الجوار الأمريكي المسلح في الشرق وخطر الدولة العبرية في الغرب، اضطرت إلى تعزيز تحالفها مع إيران. لا يمكن إعفاء سورية تماماً من مسؤولية الافتراق عن مصر والسعودية، ولكن مشكلة التحالف الثلاثي الأساسية برزت منذ لحظة الانضواء المصري ـ السعودي في معسكر المؤيدين، صراحة أو ضمناً، لاحتلال العراق. وتداعت من ثم التطورات التي وضعت سورية في مواجهة الخطر والتهديد. وبدون ان تخطط حماس، أو حتى ترغب، وجدت نفسها وقد صنفت في المعسكر السوري ـ الإيراني، وهو ما أعطى الطبقة السياسية الفلسطينية السابقة الأمل في ان يفرض هذا التصنيف على حكومة حماس ليس عزلة أورو ـ أمريكية وحسب، بل أيضاً، وهذا هو الأهم، عزلة عربية.

المشكلة التي لا يريد معسكر طبقة الامتيازات رؤيتها انه بالرغم من المشقة البالغة التي يعانيها الفلسطينيون بفعل الضغوط المفروضة على حكومة حماس، فإن الفلسطينيين لا يريدون للحكومة تبني النهج السياسي السابق، حتى لو كان في هذا التبني وسيلة لرفع المشقة. إضافة إلى ذلك، فإن الفلسطينيين لا يريدون، بأي حال من الأحوال، ان يعود الملف الوطني إلى عهدة طبقة الامتيازات وشخصياتها المعروفة، أو على الأقل ان لا تعود تلك الطبقة للتفرد في تقرير مستقبل القضية الوطنية. حتى أكثر أولئك الذين يتظاهرون، بتحريض أو غير تحريض، في شوارع غزة ورام الله، يعرفون حجم الكارثة التي أوصلت الطبقة السياسية السابقة الفلسطينيين إليها. وفي انتخابات جديدة، مبكرة أو غير مبكرة، سيصعب على الشخصيات الرئيسية للطبقة السياسية السابقة ان تحصل على ثقة الشعب. وفي حال استطاعت هذه الطبقة بفعل الدعم الإسرائيلي والعربي والدولي إسقاط الحكومة والالتفاف على نتائج الانتخابات، فإن أي محاولة منها للتفرد بالملف الوطني ستؤدي إلى انفجار فلسطيني غير مسبوق، يفرض نتائج الانتخابات بوسائل أخرى. وهو ما يجب على عقلاء الفلسطينيين تجنبه بكل ما يستطيعون من جهد وحكمة، وترك قوى التاريخ لتفعل فعلها بمرور الزمن.

---

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

آراء سترو والمجتمع المتعدد الثقافات والأعراق

د. يوسف نور عوض *

■ عند ما زار الشيخ يوسف القرضاوي لندن بدعوة من عمدتها أثار البعض موضوع هذه الزيارة وطالبوا بعدم السماح للشيخ بمواصلة زيارته لبريطانيا، وكانت هذه المجموعة تعمل من خلال موقف عام يستغل موضوع الحرب على الإرهاب لإلحاق قدر من الضرر بالمسلمين دون معرفة أن الشيخ القرضاوي ينطلق من مواقف وسطية وهو من أكثر المشايخ اعتدالا. ولكن ذلك أمر لا يهم هذه المجموعة التي أرادت أن توظف شهرة الشيخ من أجل أن تحقق الضرر لأغراض سياسية، ولكن موقف عمدة لندن الشجاع فوت الفرصة على هؤلاء. ويجعلنا هذا الموقف ندرك أن البعض يستغلون موضوع الحرب على الإرهاب والمواقف الموجهة ضد المسلمين لأغراض سياسية لا علاقة لها بالإرهاب، وبما أن الأمر أصبح له وجود ظاهر في بريطانيا التي عرفت باعتدالها وثقافتها الداعية لتعايش الثقافات والأعراق، فلا بد من التوقف عند هذا الأمر لمناقشته من زوايا عريضة، بعد أن ظهر أن المناخ الفكري والثقافي في بريطانيا قد تأثر كثيرا بعد تفجيرات لندن الأخيرة.

وهنا أود أن أتوقف عند ما كتبه وزير الخارجية البريطاني السابق ووزير الشؤون البرلمانية الحالي جاك سترو بشأن ارتداء النقاب الإسلامي ولا ادخل في هذا الأمر من منطلقات فقهية ـ فليس هذا مجالي على أي حال ـ بل أنظر اليه من زواياه الاجتماعية والثقافية والسياسية خاصة أن ما استوقفني في ما قاله جاك سترو أمران الأول قوله إنه يجد نفسه مضطرا لإيقاف شخص معه عندما تزوره في دائرته إمرأة محجبة وأيضا قوله إن كثيرا من النساء اللائي يزرنه يبدين تقديرا لرأيه عندما يطلب منهن خلع النقاب، وتبدو صدقية جاك سترو في قوله إنه لا يعترض على لبس الحجاب أو غطاء الرأس لان هذين أمران يخصان المسلمات، اما النقاب فإن هناك قضايا أمنية تفرضها الظروف والتطورات الحالية تستوجب أن يكشف الإنسان عن وجهه وهو قول أيدته إحدى السيدات المسلمات العاملات في مجال القانون التي قالت إن كشف الوجه ضروري في مهنتي القانون والطب لأن الشخص يريد أن يتأكد من انفعالات الوجه كما يريد أن يكون على ثقة من الآخر الذي يتعامل معه.

ولم تمض أيام على ما قاله جاك سترو حتى خرج رئيس الوزراء البريطاني توني بلير برأيه في تصريحات جاك سترو حيث أكد أن موقفه صعب ولكنه جدير بالمناقشة خاصة إذا عولج الأمر بطريقة محسوبة، وقال بلير إنه يمكن مناقشة هذه الأمور دون أن يصاب الناس بالانفعال، وهي دعوة متزنة لم يكدرها سوى ربط وكالات الأنباء بين تصريحات بلير وتصريحات سلمان رشدي التي لا رابط بينها وبين تصريحات رئيس الوزراء بكونها تعقد الموقف أكثر مما تحله بسبب المأزق الذي أدخل رشدي نفسه فيه عندما نشر كتابه الآيات الشيطانية ولا شك أن تعليق رشدي الذي قال فيه إن النقاب ينزع من المرأة قوتها يبعد كثيرا من تعليق توني بلير المتوازن ولا يؤدي إلى شيء سوى تأزيم الموقف ما جعل الربط بين الاثنين في خبر واحد يتم بطريقة غير خالية من الغرض. وهنا يجب أن نؤكد أن جاك سترو لم يكن في موقفه هذا راغبا في إتخاذ رأي في مسألة دينية بقدر ما كان يتحدث من منطلقات سياسية وأمنية وذلك يتضح من قوله إنه لا يعترض على حجاب المرأة المسلمة بكون ذلك شيئا يتعلق بمعتقداتها ويؤكد ذلك أنه لم ينطلق من موقف معارض للتعاليم الإسلامية وهو في الأساس نائب لدائرة لا ينجح فيها من يتخذ موقفا مناهضا للإسلام.

ولم يختلف موقف غوردون براون وزير الخزانة عن موقف كل من سترو وبلير فقد قال إن الحوار حول آراء جاك سترو عن الحجاب سوف يستمر لأنه يقع في منطقة يتشارك جميع البريطانيين في الاهتمام بها وأضاف براون إن اقتناعه الشخصي يؤكد له أن على جميع الذين يعيشون في الأراضي البريطانية ويحصلون على جنسيتها أن يتكلموا اللغة الإنكليزية ويجتازوا اختبارا في ذلك ولا ينال ذلك بالطبع من التنوع الثقافي في بريطانيا بل يؤدي إلى تقويته.

ولا شك أن المواقف تتفاوت من القضايا التي تعرضنا لها من الجانبين، فهناك من اليمينيين من الذين لا يريدون حوارا أصلا مع الإسلاميين ويرون أن مكانهم ليس في الأراضي البريطانية وفي الجانب الآخر هناك أيضا من المتطرفين الإسلاميين الذين لا يريدون حوارا مع ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه ويتلخص مفهوم الحرية لديهم في شيء واحد هو أن يكونوا أحرارا في ممارسة عقائدهم بالطريقة التي يريدونها حتى لو تعارضت مع الموروثات الثقافية في البلد الذي يعيشون فيه، وهنا يجب أن نتعرض إلى بعض الحقائق المهمة بالنسبة للعيش في المجتمع البريطاني، فالحقيقة التي لا مراء فيها هي أن هذا المجتمع من أكثر المجتمعات الغربية انفتاحا على الأجانب وذلك ربما كان بسبب العلاقات الوثيقة التي ربطت بين البريطانيين ومستعمراتهم في الخارج وقدرتهم على الاقتراب من ثقافات الشعوب التي حكموها. وذلك في رأيي سبب توافد الكثيرين للعيش في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وكنا على مدي زمن طويل نعرف أن سكان بريطانيا لا يزيدون عن أثنين وخمسين مليونا وفجأة قفز العدد إلى ستين مليونا ولا تفسر هذه الزيادة إلا بفتح باب الهجرة على مصراعيه. وكانت بريطانيا من البلاد الأثيرة في الهجرة خاصة عند كثير من المهاجرين العرب بسبب استتباب الأوضاع السياسية وحصول المهاجرين وخاصة الذين يأتون بأسباب اللجوء على مزايا لم يحصلوا عليها في بلدان أخرى، وخلال هذه المرحلة بدأت بريطانيا دون جميع دول أوروبا والعالم الغربي تتحدث عن المجتمع المتعدد الثقافات بل وأنشأت خلال فترة نهاية الثمانينيات من القرن الماضي مشروعا يسمي مشروع باركر الهدف منه تطوير دراسات اللغة العربية في الجامعات البريطانية، ولكن يجب أن نعترف أن الكثيرين من الذين هاجروا إلى بريطانيا من الخارج لم يكونوا على استعداد لتمثل ثقافة البلد الذي هاجروا إليه ولا أعني بالتمثل تبني هذه الثقافة مقابل ترك ثقافة المهاجرين الأصلية بل أعني أن يقبل هؤلاء فكرة أنهم يعيشون في واقع ثقافي مختلف يتطلب منهم مجهودا من أجل التأقلم معه ولكن الكثيرين لم يعيروا ذلك التفاتا ولم يبذلوا مجهودا في تعلم لغة المجتمع الجديد والتعرف على ثقافته. وهكذا أصبحوا هدفا سهلا لذوي الأغراض السياسية عندما حانت الفرصة للنيل منهم تحت شعارات محاربة الإرهاب والتطرف.

وهنا يجب أن نقول إن مفهوم الحرية السائد في بريطانيا ليس الغرض منه استغلال هذا المفهوم لخدمة غرض واحد بل الغرض منه تقديم ثقافة الحوار على كل شيء بمعنى أن تعيش الثقافات المختلفة في إطار ديالكتيك مستمر لا أن تتنافر بكون التنافر يؤدي في النهاية إلى حالة من النزاع وهو ما يقود إلى التطرف والمواجهة من الجانبين. وتلك حالة من الفوضى تسعى لها بعض الأطراف المغرضة، وبالتالي حين ننظر في تصريحات مثل تصريحات جاك سترو فيجب أن ننظر إليها في إطار ثقافي صحيح ذلك أن جاك سترو عندما أطلق وجهة نظره لم يكن يريد أن يتخذ موقفا دينيا بل كان ببساطة يقول إذا دخلت على سيدة منقبة لا استطيع أن أرى وجهها فإن ذلك قد يوجد عندي حالة إرباك لأنني أتعامل مع شخص غير معروف لدي ويجب أن احمي نفسي منه بان يتم اللقاء في إطار حضور طرف ثالث والأفضل هو أن يتغير هذا الموقف برمته لكي يكون هناك تواصل بين النائب في بيئة بريطانية ومواطنيه.

ولا شك أن فتح الحوار من هذا المنطلق سوف يوصل المتحاورين إلى نتيجة، أما الثبات على المواقف عند الطرفين فهو لا يؤدي إلى شيء سوى استمرار النزاع والصراع. وفي تقديري أن اهتمام بعض وسائل الإعلام بتصريحات جاك سترو لم ينطلق من رغبة في الحوار بقدر ما كان محاولة لتأجيج النيران في وضع محتقن أصلا بسبب تطورات خارجة عن إرادة الكثيرين ولكنهم فجأة وجدوا أنفسهم في داخل صراع لا ناقة لهم فيه ولا جمل، وهنا يجب أن نؤكد أن المجتمع البريطاني كغيره من المجتمعات فيه تفاوت في الآراء والمواقف ولكن يظل هذا المجتمع من أفضل المجتمعات في تطبيق القوانين وفي التعايش بين جميع فئات المجتمع وفي الحصول على الحقوق التي توفر للكثيرين سبل العيش الكريم، وتلك كلها أمور تستوجب المحافظة عليها في إطار نظرية المجتمع المتعدد الثقافات والأعراق لأنه بالتأكيد فإن الكثيرين ممن هاجروا إلى بريطانيا لم يأتوا لتغيير طبيعة المجتمع البريطاني أو إلغاء ثقافته بل جاؤوا للعيش فيه. وإن تباينت معتقداتهم وثقافاتهم وذلك ما يتطلب أن يلتزم الجميع بثقافة الحوار والتعايش السلمي لأنها الضمان الوحيد لسلام المجتمع الذي فيه من الإيجابيات أكثر مما فيه من السلبيات. وليعلم الجميع أن خدمة الثقافة ليس في جعلها مغلقة في غيتوهات خاصة أو في محاولة فرضها على الآخرين وإنما في محاولة إظهار جوانب القوة فيها من خلال بيان قدرتها على التعايش والتحاور مع الآخر المختلف وتلك مسؤولية وواجب يجب أن ترعاه سائر الأقليات في داخل المجتمع البريطاني من أجل المحافظة على سلامه ووحدته، بكون المهاجرين ليسوا جزرا نائية في هذا المجتمع الجديد بل هم أشخاص ارتضوا العيش في مجتمع جديد عليهم أن يتعلموا كيفية التعايش معه وبنفس الوقت يجب أن يدرك المجتمع الجديد كيفية توفير الأمن لهؤلاء وعدم تشجيع التطرف والفكر المناهض لهم.

---

* كاتب من السودان

الليبرالية الجديدة والمجتمعات الخليجية

د. علي محمد فخرو

■ في كتاب فرنسي بعنوان الصِّراعات الجديدة بين الطبقات يتوصَّل أربعة من الكتَّاب الذين تناولوا الموضوع في أربعة بلدان مختلفة، وهي فرنسا والهند وتشيلي والولايات المتحدة الأمريكية، إلى استنتاج واحد: لقد أدَّى ضعف وتشرذم المؤسسات والقوى التي كانت في الماضي معنيَّةً بحقوق الطبقة العاملة والفقراء، من مثل النقابات والأحزاب اليسارية، إلى دخول المجتمعات الأربعة في فراغ سياسي نتيجة لقلة وعي المواطنين الأفراد العادين السياسي من جهة ونتيجة أيضاً لتحوُّل التعامل مع السياسة من نظرات ومطالبات كلية شاملة إلى مطالبات ونضالات تُعنى بقضايا جزئية من مثل البطالة أو تحسين أوضاع المعلمين أو منع خصخصة شركة معيَّنة. وبمعنى آخر لقد ذهب زمن المطالبات التي تسعى لإحداث تغييرات اجتماعية جذرية كبرى لتحلَّ محلها مطالبات فرعية صغيرة متواضعة. ولقد ترافق وجود ذلك الفراغ مع انبثاق فلسفة الليبرالية الجديدة التي ملأت ذلك الفراغ وثبَّتت العزوف عن إيديولوجيات السياسة وصراعاتها الكبرى.

ولما كانت الليبرالية الجديدة هي رديفة للسوق بكل أطيافه، إقتصاد السوق ومجتمع السوق وإنسان السوق وثقافة السوق وقيم السوق، فانها استطاعت أن تدخل إنسان المجتمعات المعولمة في دوامة اللُّهاث وراء متطلبات السوق القائمة على التنافس والاستهلاك النِّهم والحركة التي لا تهدأ والعلاقات المزركشة الإعلانية المراوغة. والنتيجة هي إنسان مقولب، مطيع، مؤمن بالخلاص الفردي، وليس لديه الميل أو الوقت للتفاعل مع الآخرين أو الإهتمام بقضايا المجتمع والوطن.

في اعتقادي أن ماحدث هناك يشبهه إلى حدٍّ كبير ماحدث في مجتمعات الخليج العربية عبر العقود الثلاثة الماضية. فمثلما ساهم السقوط المدوي للاتحاد السوفيتي السابق والاشتراكية الدولية في إحداث فراغ سياسي هائل في الكثير من المجتمعات، وعلى الأخص في الغرب، ساهم التراجع المفجع لمصر الناصرية وللمدِّ القومي العربي والإشتراكي في إحداث فراغ سياسي في كل الأرض العربية. فكان أن ضعفت الأحزاب والنقابات وكل الحركات النضالية العربية بما فيها فروعها في مجتمعات الخليج. وبالطبع كان لسقوط الاشتراكية الدولية أيضاً تأثيرة الإضافي على ماحدث من إنتكاسات سياسية في تلك المجتمعات.

وبالرغم من أن القوى السياسية الإسلامية قد حاولت سدَّ ذلك الفراغ إلاَّ أن نجاحها في إعادة تفعيل المؤسسات النقابية والسياسية ظلَّ محدوداً، فكان لابدَّ أن يُملأ ذلك الفراغ الجزئي الذي ملأته الفلسفة الليبرالية الجديدة وقيم العولمة.

قد يبدو ذلك مفاجأة لنا، ولكن التحليل المنطقي يشير إلى ذلك. لو تتبعنَّا التطورات الهائلة في دول الخليج العربية في العقود الثلاثة الماضية لوجدنا الملامح التالية: لقد أصبحت قوى السوق تلعب أدواراً متصاعدة في الإقتصاد. وقد ساعد على ذلك التوسع في خصخصة مؤسسات الدولة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، ودخول البورصات كطرف أساسي في معاملات السوق، والإرتفاع الهائل في مضاربات وأسعار الأراضي والعقارات، وانتقال الدولة الخليجية التدريجي نحو إعتبار نفسها شركة تحتاج إلى أن تسوِّق نفسها في الأسواق العالمية لكي تجتذب مزيداً من الاستثمارات، والزيادة الكبيرة في نوع وعدد وسرعة الصُّفقات والاتفاقيات والعقود فيما بين المؤسسات الاقتصادية والمالية نفسها وفيما بينها وبين الدولة الخليجية من جهة أخرى. فكان أن انعكس كل ذلك على دخول ظاهرة التنافس الدموي الحاد بما يرافقه من توترات نفسية واجتماعية حادة وكذلك على دخول ظاهرة تفصيل حياة الفرد لتلائم متطلبات السوق. فشكل الفرد وملبسه وتصرفاته وسكنه وسيارته وناديه وشلله يجب أن تخدم مكانته ونجاحاته في عالم الأسواق وفي عالم الحصول على وظيفة.

والخلاصة أن جميع ما حدث في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والشخصية في دول الخليج العربي يصبُّ في أهداف ووسائل الفلسفة الليبرالية الجديدة. فقاد كل ذلك إلى فاجعة إنقلاب الطبقة المتعلمة الخليجية من جماعات تناضل من أجل التغييرات الحياتية الكبرى إلى جماعات تنضوي تحت جناحي الدولة وقوى السوق.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: **alquds@alquds.co.uk** * Internet: **www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London,
New York and Frankfurt
by Al Quds Al- Arabi
Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East,
North Africa and North America.

Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN